

مساعدات مهدرة

تدمير إسرائيل المتكرر لمشاريع ممولة
من الاتحاد الأوروبي في فلسطين

يونيو - 2016



Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS
الأورومتوسطي لحقوق الإنسان



www.euromedmonitor.org

إنه الدوران في الحلقة المفرغة ذاتها
فالفلسطينيون بحاجة إلى الدعم لإعادة البناء
لكنهم ما أن يبدأوا بالوقوف على أقدامهم
حتى تعود إسرائيل لدفعهم للخلف من جديد.
على هذه الحلقة أن تتوقف فوراً

بام بيلي، السكرتير العام
للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

شكر وعرّفان

لأولئك الذين ساهموا في إعداد وإنجاز هذا التقرير:

بام بيلي

مها الحسيني

الإشراف العام

محمد شحادة

سيسيل شوكيه

البحث الميداني

محمد شحادة

كاثرين تشاريت

دينا أسعد

الصياغة والتحرير

ميرا بشارة

الدعم القانوني

أنس المصري

أنس جنينة

ساندرا أوين

محمد بلور

الترجمة

إسراء أبو شمالة

واصف قدح

التصميم والإنتاج الفني

جدول المحتويات

5	ملخص تنفيذي
6	المنهجية والقيود
6	خلفية
7	دعم الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية
9	عمليات الهدم في الضفة الغربية
14	عمليات الهدم في القدس الشرقية
18	دمار شامل في قطاع غزة
20	ما هي الخطوة القادمة فيما يتعلق بالمساعدات في ضوء إمكانية حدوث أضرار أخرى؟
21	التوصيات

إلحاق الضرر بالمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في فلسطين خلال الهجمات والغارات الإسرائيلية ليست بالشيء الجديد. ولكن ازداد مؤخراً عدد مشاريع الاتحاد الأوروبي المدمرة أو المصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية بشكل كبير بعد تحرك الاتحاد الأوروبي نحو وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية في نوفمبر من العام **2015**. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام **2016**، ارتفع عدد عمليات الهدم في الملكيات الخاصة والمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي إلى **165** عملية هدم شهرياً، مقارنة بمتوسط يقدر بنحو **50** عملية شهرياً خلال الفترة ما بين عامي **2012-2015**¹. وكان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 'أوتشا' قد وثق **120** عملية هدم ضد المباني الممولة من الاتحاد الأوروبي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري **2016**².

ويقدر المرصد الأورومتوسطي أنه منذ عام **2001**، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير ما يقارب **150** مشروعاً من المشاريع التطويرية، والتي تمول كلياً أو جزئياً من قبل المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ما كبد الاتحاد الأوروبي خسارة مالية تقدر قيمتها بنحو **58** مليون يورو من إجمالي قيمة الأضرار الكلية البالغة **85** مليون يورو.

وتشير تقديرات الأورومتوسطي أن القيمة الإجمالية لأموال المساعدات "المهدرة" للاتحاد الأوروبي (في المشاريع التطويرية والإنسانية) منذ عام **2001** وحتى مايو (أيار) **2016** قد بلغت نحو **65** مليون يورو، خسرت منها **23** مليون يورو في الهجوم الإسرائيلي على غزة صيف عام **2014** وحده.

ويحلل الأورومتوسطي في هذا التقرير عمليات التدمير الإسرائيلي للمشاريع والمنشآت الممولة من الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ما بين **2001- مايو (أيار) 2016**، مستعينا بالبيانات المحدودة المتاحة؛ علماً أنه عادةً ما يتم التحفظ على مثل هذه المعلومات من قبل المسؤولين الأوروبيين لتجنب الإحراج. ولذا فإننا نناقش من خلال هذا التقرير تأثير سياسة هدم المشاريع على رغبة المانحين بالاستمرار في إعادة بناء غزة، و على مصداقية الهيئات الأوروبية خلال المفاوضات من أجل سلام محتمل.

¹ <https://www.ochaopt.org/content/protection-civilians-weekly-report-10-16-may-2016>

² <https://www.ochaopt.org/content/sharp-increase-west-bank-demolitions>

تبقى قائمة المشاريع المدمرة أو المهددة بالتدمير سرية. "المشكلة أن لا أحد يريد إزعاج إسرائيل لإجراء محادثات السلام" يقول أحد الدبلوماسيين

ليس من السهل الحصول على معلومات حول الأضرار التي تلحق بمشاريع الاتحاد الأوروبي منذ عام 2012، سواءً بالنسبة لوسائل الإعلام أو منظمات حقوق الإنسان، أو حتى دافعي الضرائب. لماذا؟ تقول "سيسيل شوكيه"، الباحثة في المرصد الأورومتوسطي، أن ذلك بسبب كون تلك المعلومات "عاملاً لإحراج الاتحاد الأوروبي لعدم قدرته على حماية المنشآت التي يقوم بتمويلها"، وبالتالي فإن معظم البيانات ذات الصلة تبقى سرية ويحظر الاطلاع عليها.

اعتمد التقرير بشكل أساسي على البحث الميداني وجمع البيانات وإجراء المقابلات مع شهود عيان ومجالس القرى والبلديات والجهات الحكومية وغير الحكومية. وأتيحت لنا

بعض المعلومات الجزئية عن طريق عدد من الدبلوماسيين الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، وتم جمع بعض المعلومات الأخرى من مصادر ثانوية مثل وسائل إعلام موثوقة وتقارير مقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بالإضافة إلى التقييم العام الذي قدمته اللجنة الوزارية لإعادة إعمار غزة.

خلفية

العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية

أقيمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية في مطلع العام 1975 كجزء من الحوار العربي الأوروبي. تلا ذلك تعيين الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية كشريك كامل في إطار سياسة الجوار الأوروبية، والتي من خلالها يعمل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الجنوب والشرق لتحقيق أكبر قدر من التعاون. وفي عام 2013 وُضعت اللمسات الأخيرة على خطة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية مدرجة على جدول الأعمال.

سياسة الاتحاد الأوروبي في فلسطين

وفقاً لمسؤولي الاتحاد الأوروبي، فإن الهدف الذي يحظى بالأولوية القصوى للاتحاد هو إقامة مؤسسات تعمل من أجل مستقبل ديمقراطي للدولة الفلسطينية، على أن تكون دولة واحدة مستقلة وقادرة على التعايش في سلام وأمن مع إسرائيل.



كما يؤكد الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود عام 1967 غير المتفق عليها بين الطرفين. ولذا فيرى الاتحاد أن حماية حقوق الفلسطينيين في مناطق (ج) في الضفة الغربية -والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة- ذات أهمية قصوى لتحقيق حل الدولتين من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

دعم الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية

تُعتبر المفوضية الأوروبية الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وهي عضو في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، والتي شكّلت بهدف التوسط في إجراء مفاوضات السلام ودعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء مؤسسات تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة للفلسطينيين، فضلاً عن أنه أكبر داعم مالي للاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا). إلى جانب ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر الجهة المانحة الرئيسية في فلسطين للمشاريع التطويرية برعاية البنك الدولي، كما أنه وفر أكثر من 5.6 مليار يورو من المساعدات للسلطة الفلسطينية منذ عام 1994.

وتوجه هذه الأموال إلى السلطة الفلسطينية عادة من خلال عدة آليات:

1- الدعم المالي المباشر

منذ فبراير للعام 2008، يأخذ الجزء الأكبر من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية طابع المساعدات المالية المباشرة للسلطة الفلسطينية في "الوفاء بالتزاماتها للموظفين والمتقاعدين والأسر المستضعفة والحفاظ على الخدمات العامة الأساسية، وتحسين الوضع المالي العام"، فضلاً عن هدف "الحفاظ على صلاحية حل الدولتين" من خلال المحافظة على الأوضاع المعيشية الأساسية للشعب الفلسطيني. وخصص الاتحاد الأوروبي بين عامي 2007-2015 أكثر من 2.5 مليار يورو³ للأراضي الفلسطينية من خلال اتفاقية الجوار الأوروبي، وهي الخطة التي تحدد تنفيذ سياسة الجوار الخاصة بالاتحاد. وتوجه الأموال بشكل أساسي من خلال صندوق يسمى (PEGASE)⁴، حيث تم تصميم آلية التمويل هذه بتوجيه وإرشاد من خطة الإصلاح والتنمية للسلطة الفلسطينية للتركيز على أربعة أولويات أساسية، وهي: الحكومة، والتنمية الاجتماعية، وتنمية القطاع الخاص، إلى جانب تطوير البنية التحتية العامة.

وفي عام 2015، أعلنت المفوضية الأوروبية أن "حوالي ثلث إجمالي قيمة برنامج بيغاس (PEGASE) ستكون مخصصة لدفع الرواتب والمعاشات والعلاوات الاجتماعية في قطاع غزة". وفي عام 2016، تم تجديد دعم الاتحاد الأوروبي عبر آلية بيغاس (PEGASE) بنحو 170.5 مليون يورو⁵.

³ <http://www.consulfrance-jerusalem.org/Que-fait-la-France-pour-les-territoires-palestiniens>

⁴ Mécanisme Palestino-Européen de Gestion de l'Aide Socio-Economique الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية

⁵ http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/pdf/key-documents/palestine/20160219-aap-2016-palestine-part_1financing-commission-decision.pdf

2- المساعدات الإنسانية

خصّصت دائرة المساعدات الإنسانية وإدارة الحماية المدنية للمفوضية الأوروبية منذ عام 2000 مبلغ 700 مليون يورو⁶ للمساعدة في تمويل الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. وفي العام 2015، كان التمويل الإنساني للجنة يبلغ 25 مليون يورو⁷. أما في العام 2016، فقد تم تجديد هذا الدعم ليصل إلى 85 مليون يورو مخصصة لدعم الأونروا.

3- المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي فإن الدول الأعضاء مثل سويسرا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وبلجيكا، والدنمارك والسويد تدعم الفلسطينيين بشكل كبير من خلال مشاريع خاصة بهم. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة السويدية في 9 مايو (أيار) 2016، مساهمة بقيمة 65 مليون كرونة سويدية (7 مليون يورو)⁸ للأونروا⁸ لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في كل من سوريا والضفة الغربية وقطاع غزة. وبالمثل، أنفقت فرنسا ما يقرب من 394 مليون يورو بين عامي 2008-2014، كان من ضمنهم نحو 40 مليون يورو أنفقتهم عام 2015 وحده على دعم السلطة الفلسطينية والأونروا. وتدعم الحكومة الفرنسية مؤسسات المجتمع الأكاديمي والمدني من خلال الأنشطة الثقافية التي تنفذها القنصلية الفرنسية في فلسطين.

4- بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة

هناك نوعان من هذه البعثات العاملة في الأراضي الفلسطينية:

- أ- بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في رفح، أطلقت عام 2005.
- ب- بعثة مكتب التنسيق للاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية والتي بدأت عام 2006.

⁶ http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/palestine_en.pdf

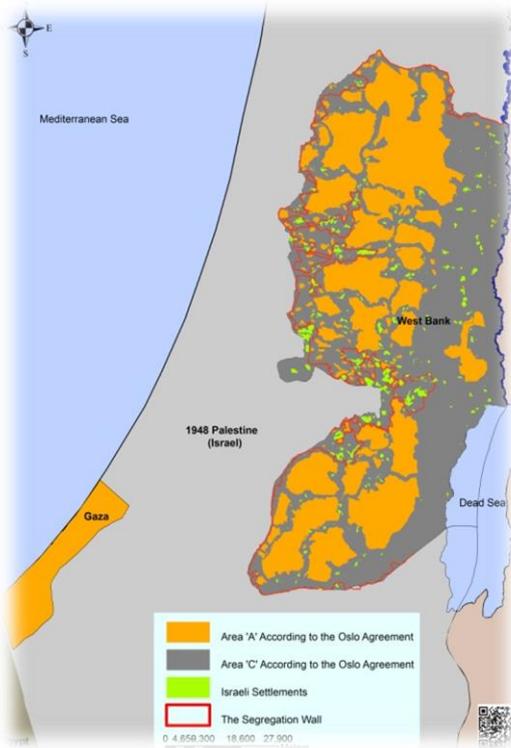
⁷ http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/palestine_en.pdf

⁸ <http://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/sweden-announces-us-8-million-contribution-emergency-supportpalestine>

عمليات الهدم في الضفة الغربية

تعتبر الضفة الغربية موطناً لنحو 2.65 مليون فلسطيني. ويشهد الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية ومناطق التماس (الواقعة بين الجدار العازل والخط الأخضر لعام 1949) والمنطقة (ج) (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة) ضغوطاً متنامية أكثر من أي وقت مضى من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك قيود على حرية الحركة والتنقل، وهدم للمنازل وغيرها من الأصول ووسائل كسب العيش والتهجير القسري، إضافة إلى أعمال عنف من قبل المستوطنين، وهو ما يزيد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي للسكان في نهاية المطاف. وتتسبب هذه القيود في عزل الفلسطينيين عن أراضيهم وعائلاتهم إلى جانب منعهم من سهولة الوصول إلى المدارس والمستشفيات وأماكن العمل ودور العبادة.

التقسيمات الإدارية للضفة الغربية



عقب الاتفاق المرحلي لأوسلو الثانية عام 1995، تم تقسيم الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق إدارية، لكل منها حدود واضحة وضوابط أمنية:

- منطقة (أ) وهي نسبة صغيرة من الضفة الغربية (18%)، ولكن تشمل المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية، وتخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية.
- المنطقة (ب) تشكل نسبة (22%) من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية، ولكن يتم تقاسم المسؤولية الأمنية مع الحكومة الإسرائيلية.
- المنطقة (ج) وهي أكبر جزء من الضفة الغربية (60%)، وتشمل مناطق ذات أهمية استراتيجية لإسرائيل ومستوطناتها. وبالتالي فإنها تخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة لإسرائيل. وتفصل المناطق المجزأة من (أ) و (ب)، كما أن المنطقة (ج) تضم معظم

الأراضي الخصبة الغنية بالموارد الطبيعية في الضفة الغربية. وتتحكم إسرائيل بجميع المسائل المدنية المتعلقة بالأراضي من مخصصات لصيانة البنية التحتية. وعلى الرغم من أن الخدمات التعليمية والصحية تقع تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية، إلا أن الأمر يرجع للحكومة الإسرائيلية في الموافقة على بناء البنية التحتية اللازمة. وفي الفترة ما بين عامي 2010-2014، وافقت السلطات الإسرائيلية على 1.5% فقط من طلبات الحصول على تصاريح بناء للمنطقة (ج).

منطقة (ج) والاهتمام الدولي

بدأ مؤخراً التدمير المتزايد للممتلكات المدنية في المنطقة (ج) - والمستمر منذ عدة عقود - في لفت الانتباه الدولي، حيث انتقدت عمليات تدمير الممتلكات بسبب عدم وجود تراخيص واعتبرت انتهاكاً متعمداً وعنصرياً للقانون الدولي، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). وكما ورد في القرار التنفيذي الأحدث للمفوضية الأوروبية فإن "24% من الأسر في المنطقة (ج) تعاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب تدمير المساكن ومصادر كسب الرزق". وتعاني أكثر من 70% من المجتمعات الواقعة بشكل كلي أو جزئي في منطقة (ج) من عدم اتصالها بشبكات المياه، حيث تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار أو خزانات المياه، بتكاليف كبيرة ومتزايدة. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن التدمير في المنطقة (ج) من البنية التحتية التي تخدم الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، مثل الملاجئ والمدارس والعيادات والمزارع وأكواخ الحيوانات تؤدي إلى "زيادة الاعتمادية" والتهجير القسري واجتثاث تنمية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

موقف الاتحاد الأوروبي بشأن أعمال الهدم في المنطقة (ج)

في مايو (أيار) 2012، عارض وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أعمال التدمير الإسرائيلي لمشاريع المساعدات المقدمة في المنطقة (ج)، وقد تمت الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لن يستمر في تقديم المساعدة فحسب، بل ويتوقع أن تكون هذه المبادرات محمية. وفي العام 2014، انتقد الاتحاد الأوروبي رسمياً سياسات الاستيطان الإسرائيلية في القدس الشرقية، وحذر من المزيد من البناء على أراضٍ متنازع عليها، والذي يتسبب بتدمير المدارس وغيرها من المنشآت الممولة أوروبياً. وفي يناير (كانون الثاني) من العام 2015، تبنى الاتحاد الأوروبي بالإجماع قراراً يعارض بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووصفت "فيدريكا موغيريني"، منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، القرار بأنه "أساس جيد لموقفنا المشترك وكذلك مشاركتنا في عملية السلام في الشرق الأوسط".

ما بين 2001-2011: 50 مليون يورو من الأضرار تلحق بمشاريع التنمية الممولة من الاتحاد الأوروبي

في مطلع العام 2012، وبناءً على طلب العضو البريطاني في البرلمان الأوروبي "كريس ديفيز"، والمفوض لشؤون التوسيع وسياسة الجوار "ستيفان فول"، حررت المفوضية العامة للاتحاد الأوروبي قائمة بالمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه والتي دمرت أو تضررت من قبل الجيش الإسرائيلي ما بين مايو (أيار)

2001 وأكتوبر (تشرين الأول) 2011. وتضمنت القائمة 82 مشروعاً، منها 26 مشروعاً في الضفة الغربية، وهو ما يمثل خسارة 49.2 مليون يورو، جاء منها 30 مليون مباشرة من الاتحاد الأوروبي.

تدمير متسارع

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، قامت إسرائيل بهدم نحو 79 منشأة من المنشآت الممولة من الاتحاد الأوروبي في المنطقة (ج) في الضفة الغربية ومنطقة القدس في عام 2012 فقط، و تم تدمير أكثر من 54 منشأة في الأشهر الستة الأولى من عام 2013. ثم جاء عام 2014 والهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي ازدادت فيه عمليات الهدم الجماعية في القطاع، وهو ما تسبب بالضرر أو التدمير لعدد من المنشآت المدعومة من الاتحاد الأوروبي. وكانت 83 مدرسة من المدارس التابعة للأونروا من بين المباني المتضررة.

في العام التالي، 2015، أعادت إسرائيل تركيزها على الضفة الغربية، و قامت بتدمير 108 منزلاً سكنياً في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، كما شملت عمليات التدمير متاجر ومحال تجارية أخرى. ففي أسبوع واحد فقط في أغسطس (آب) 2015، دمرت إسرائيل 63 منزلاً، تاركاً 132 فلسطينياً دون مأوى. ووفقاً للجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت (ICAHN)، فإن هذا قد رفع عدد من المباني المدمرة بين عامي 1,967 و 2015 إلى 48,488 مبنى.

إسرائيل وأوامر الهدم

رفض المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي المحتلة التعليق على تقديرات الأمم المتحدة لعمليات الهدم في المنطقة (ج)، مكتفياً بالقول أن "الإجراءات اتخذت ضد البناء غير القانوني" وفي مايو (أيار) 2015، أصدرت منظمة ريجيفم (Regavim) الإسرائيلية غير الحكومية تقريراً تتهم فيه الاتحاد الأوروبي "بتمويل مئات المنشآت غير المشروعة في المنطقة (ج)" ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى تدميرها بالكامل. ويقول "آري بيغر"، مدير العلاقات الدولية في منظمة ريجيفم، في صحيفة تايمز أوف إسرائيل "نقوم بهذا لأن بناء المنازل الفلسطينية وغيرها هو سرقة لأراضيها". يؤمن "آري بيغر" أن الاتحاد الأوروبي قد انتقل من كونه معاون إنساني إلى "دور التعاون الفعال في إرساء أسس الدولة الفلسطينية".

من الجدير بالذكر أن هناك بعض الحالات التي قامت فيها السلطات الإسرائيلية بهدم مشاريع أوروبية التمويل كانت قد أنشئت بموافقة إسرائيلية في السابق.

شبكة الكهرباء الفلسطينية الممولة من الحكومة البلجيكية

في 29 أبريل (نيسان) 2014، دمرت القوات الإسرائيلية عدة منشآت كان من ضمنها مسجداً في بلدة "خربة الطويل" شرقي نابلس. وانتشر مئات الجنود الإسرائيليين في البلدة وقت الفجر مع ست جرافات بهدف تدمير مبانٍ أنشئت "دون تصريح إسرائيلي بالبناء"، والتي يعتبر الحصول عليها شبه مستحيل بالنسبة للفلسطينيين. وفي شهر سبتمبر (أيلول) من ذات العام، قطع الجيش الإسرائيلي الكابلات الخاصة بالمشروع البلجيكي، والذي أنشئ عام 2004 بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية لتحسين الظروف المعيشية لنحو 200 ساكن في البلدة. وتم نتيجةً لذلك تدمير نحو 100 موقع وجهاز إنارة، إلى جانب قطع نحو 3.5 كيلو متر من الكابلات الكهربائية.

وقدرت الحكومة البلجيكية الخسائر بنحو 55,000 يورو وأدانت تدمير المشروع، معلنةً أنها ستطالب بتعويضات عن الخسائر، كما تم استدعاء السفير الإسرائيلي إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية لتلقي التعويض.

الرد والعقاب

وفقاً لنائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط "روبرت بيبير"، فإن زيادة أعداد عمليات الهدم هي في الأرجح نتيجة للموجة الجديدة من تنفيذ فلسطينيين لعمليات طعن ضد جنود إسرائيليين، كما أنه بمثابة تجديد للالتزام بتعزيز توسع المستوطنات في تلك المناطق.

ويرجع نائب الحزب القومي الديني الإسرائيلي "قوير جو" السبب إلى كونه رداً على اتخاذ الاتحاد الأوروبي قراراً بوسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية، ويقول "يوجيف"، والذي يترأس لجنة فرعية من اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والدفاع في الضفة الغربية، لموقع Trt الفرنسي الإلكتروني: "لا أشك بأن هذا جاء نتيجة للفعل أحادي الجانب من قبل أوروبا"

2016: تدمير أكثر من أي وقت مضى

خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام 2015، وصل عدد عمليات الهدم الإسرائيلية إلى حد غير مسبوق، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير عدد أكبر من المنازل والبنى التحتية التي أنشئت بدعم أوروبي في الضفة الغربية، حيث تجاوز عدد عمليات الهدم خلال ثلاثة أشهر عددها في عام 2015 بأكمله، لتصل إلى أكثر من 120 عملية هدم لمبانٍ أنشئت بدعم من دول الاتحاد الأوروبي.

جنوب الخليل



في 2 فبراير (شباط) 2016، قامت القوات الإسرائيلية بتدمير أكثر من 20 مبنى فلسطيني، من ضمنها 10 منشآت ممولة من الاتحاد الأوروبي في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. ودمرت الجرافات الإسرائيلية عدة منشآت في بلدي "جنبه" و"حلاوة" متسببة في نزوح أكثر من 110 أشخاص، من ضمنهم نحو 60 طفلاً في واحد من أكثر أشهر العام برودة.

وكان الاتحاد الأوروبي قد قام بتمويل تلك المنشآت، فيما قامت كل من حكومتي الدنمارك والمملكة المتحدة بتمويل منشآت أخرى كجزء من برامج الأمم المتحدة.

ووصفت منظمة "كسر الصمت" الإسرائيلية غير الحكومية العملية بأنها من أكبر العمليات التي تمت خلال العشر سنوات الأخيرة، فيما صور الإعلام أطفال يبحثون عن ألعابهم تحت الأنقاض.

وأعلن "تنسيق الحكومة في المناطق" أنه قد تم اتخاذ الإجراءات وفقاً للقانون. وقال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي للوكالة الإعلامية الفرنسية أن "الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تكون استثماراته لدعم الفلسطينيين محمية من التدمير ووقوع الأضرار" وتعود البلدة إلى القرن التاسع عشر، لكن إسرائيل خصصتها كمنطقة للرمية العسكرية في السبعينيات، كما أصدرت أوامر بمغادرة السكان، مما تسبب بنشوب نزاع طويل الأمد بين الطرفين.

مشروع زراعي في الضفة الغربية

في 29 فبراير (شباط) 2016، أزلت السلطات الإسرائيلية مشروعاً ممولاً من الحكومة الهولندية في المنطقة (ج)، قرب نهر الأردن. وكان المشروع الزراعي، والذي أنفقت عليه هولندا نحو 10 مليون يورو، قد علم الفلسطينيين كيفية استخدام أراضيهم من أجل زراعة المحاصيل، لكن السلطات الإسرائيلية قامت بإزالة جميع البنى التحتية المتعلقة بالمشروع، بما فيها الأدوات والأكواخ الزراعية. وأرجعت مصادر دبلوماسية سبب ذلك إلى رغبة إسرائيل في الانتقام من قرار الاتحاد الأوروبي في وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية. وقال الصحفي "جان فرانك" لراديو الأخبار BNR أن "ما يمكن فعله تجاه قرار إسرائيل بإزالة المشروع ليس بالشيء الكثير. هناك العديد من المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية، وجميعها تقع تحت رحمة الجيش الإسرائيلي الذي يتحكم بسير الأمور في تلك المناطق. إذا ما قالوا بأن هذا غير مسموح به وأنه عليهم إزالته فالجميع يقفون مكتوفي الأيدي"

حديقة زعترة

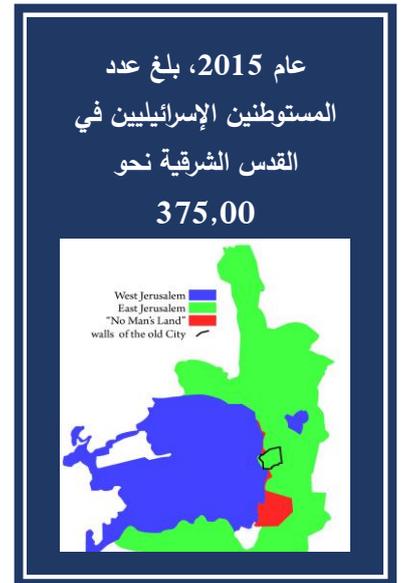


في 12 أبريل (نيسان) 2016، قامت القوات الإسرائيلية بتدمير ثلاثة منازل فلسطينية في قرية "الولجة" قرب بيت لحم بالضفة الغربية، إلى جانب حديقة للأطفال في "زعترة" جنوب نابلس. ولم يتم تسليم أي إشعار بهدم الحديقة، والتي أنشئت عام 2015 بمبلغ 54,000 يورو قدمتها الحكومة البلجيكية عن

طريق "التنمية البلدية وصندوق الإقراض. وأدان كل من وزير التعاون من أجل التنمية البلجيكي "أليكساندر دو كرو"، ووزير الشؤون الخارجية البلجيكي "ديديه رينيرز" تدمير الحديقة وطالبا بتفسير فوري، لكن "مكتب تنسيق الحكومة في المناطق" لم يجب حتى تاريخ هذا التقرير.

عمليات الهدم في القدس الشرقية

وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم مصادرة نحو 35% من مساحة الأراضي في القدس الشرقية لصالح المستوطنات الإسرائيلية، وتم تخصيص 13% فقط من أجل الإنشاءات الفلسطينية. وفي مارس (آذار) 2009، لاحظ منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط أن أعمال الهدم في القدس الشرقية "تؤدي التواجد الفلسطيني في المدينة، وتزيد من حدة التوتر فيها، وتضعف الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز المفاوضات، كما أنها مخالفة للقانون الدولي والتعهدات الإسرائيلية". وخلال الفترة ما بين عامي 2000-2013، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ما يزيد عن 1,230 مبنى في القدس الشرقية⁹.



⁹ <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1071&mid=3172&wversion=Staging>

مواقف بشأن القدس الشرقية

- **إسرائيل:** على الرغم من توقيع اتفاقيات أوسلو والتي تتعلق بالوضع المستقبلي بالمفاوضات المتعلقة بالقدس، أعلنت إسرائيل بشكل أحادي الجانب بأن كامل القدس هو عاصمة إسرائيل اليهودية وقامت على إثر ذلك بضمها بشكل غير شرعي لدولة إسرائيل. وفي السابع عشر من مايو (أيار) للعام 2015، أكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مجدداً بأن "القدس هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي فقط ولن تكون لأي شعب آخر".
- **الأمم المتحدة:** أكدت المؤسسات التابعة للأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، على اعتبار القدس الشرقية أرضاً محتلة، وبالتالي تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، حيث أنها لم تعترف بإعلان إسرائيل القدس عاصمة لها. وصرح قرار الجمعية العامة 30/63 (2009) بأن "أي أعمال تقوم بها إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - لفرص قوانينها وتشريعاتها وإدارتها على مدينة القدس هي أعمال غير شرعية وبالتالي فهي باطلة وليست لها صلاحية في تنفيذها على الإطلاق" كما وطالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بوقف هذه الأعمال "أحادية الجانب وغير القانونية".
- **الاتحاد الأوروبي:** يرى الاتحاد الأوروبي بأن عدم اعتبار القدس عاصمة مشتركة لدولتين مستقبليتين يعرقل التوصل إلى اتفاق سلام دائم بين الجانبين، وأنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية القائمة على الوضع الراهن، فإن ذلك سيعمل على تقويض أفق عملية السلام وجعل استئنافها أمراً غير محتمل إلى حد كبير. وأكد الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقدس، باستثناء ما يتم التوافق عليه بين كلا الطرفين. وقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وحث إسرائيل على وقف سياسة المعاملة التمييزية ضد الفلسطينيين في المدينة. ويدعم الاتحاد الأوروبي بناء المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والنظم القانونية.

”

أوضح الاتحاد الأوروبي موقفه في بيان المبادئ في ديسمبر الماضي. حل الدولتين لكل من إسرائيل وفلسطين يعيشون جنباً إلى جنب بأمن وسلام: دولة فلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، على حدود عام 1967. لا بد أن يتم إيجاد حل لقضية القدس واعتبارها عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين

“

- كاثرين آشتون، الممثل السامي السابق للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

منطقة E1، بؤرة الأحداث

يقيم نحو 2,800 من البدو في 18 منطقة سكنية في التلال الشرقية من القدس، وأكثر من 85% منهم لاجئون. لم تتمكن كل المجتمعات من الوصول للأراضي بسبب التوسع الاستيطاني، فمعظمهم تسلموا أوامر هدم لمنازلهم. لا أحد منهم يتمكن من الوصول إلى شبكات الكهرباء، بينما يتمكن نصفهم فقط من الوصول إلى شبكات المياه. تم نقل أكثر من 200 أسرة من المنطقة في التسعينيات من القرن الماضي، فيما جرى نقل البعض بالقوة. ذكر التقرير أن 85% من بينهم اضطر إلى التخلي عن عمله التقليدي. وكانت الدول الأوروبية قد حذرت إسرائيل بعدم البناء في هذه المنطقة المعروفة بـ E1 حيث ينتج عن ذلك كتلة عمرانية ضخمة تربط القدس بمستوطنة "معاليه أدوميم" تعرقل خطط إقامة دولة فلسطينية مجاورة. وفي العام 2012، حين سعى الفلسطينيون للحصول على اعتراف الأمم المتحدة لفلسطين كدولة مراقب غير عضو، رد نتنياهو بمخطط تحويل منطقة E1 إلى 3,000 وحدة سكنية يهودية. وأعرب مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي عن "انزعاجه العميق ومعارضته الشديدة لخطة نتنهاو لأن ذلك "يقوض بشكل خطير آفاق التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع ويترتب على ذلك أيضاً نقل قسري للسكان المدنيين".

منطقة E1

تقع منطقة E1 في منطقة (ج) من الضفة الغربية، في الشمال الشرقي من القدس وشمال أكبر مستوطنة إسرائيلية "معاليه أدوميم". يعترف كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بأن الأرض فلسطينية، لكن مصادر إسرائيل للأرض يقوض احتمالية وجود دولة فلسطينية مجاورة في المستقبل.



المدرسة الابتدائية الوحيدة في القرية البدوية أبو نوار



في 21 فبراير (شباط) 2016، هدمت القوات الإسرائيلية مدرسة ابتدائية وصارت كافة محتوياتها في مجتمع "أبو نوار البدوي" شرق القدس. قال شهود عيان أن أكثر من 130 جندي في حوالي 30 مركبة عسكرية اقتحموا المجتمع البدوي خلال ساعات الفجر وشرعوا في تدمير المدرسة الابتدائية التي تضم ستة فصول دراسية للفصل الأول والثاني واستولوا على كافة محتوياتها بما فيها من مكاتب

ومقاعد. و تعد مدرسة "أبو نوار" -والتي بنيت بتمويل أوروبي- المدرسة الوحيدة في منطقة أبو نوار.

أصدر المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية الفرنسي بياناً يدين هدم المدرسة، وأكد البيان أن المشروع يقع في منطقة يعتبرها الاتحاد الأوروبي "مفتاح لبقاء حل الدولتين"، وطالب المتحدث السلطات الإسرائيلية بوضع حد لمثل هذه العمليات التي تؤثر على المجتمعات الضعيفة.

شهد قطاع غزة في الفترة ما بين 7 يوليو (تموز) - 26 أغسطس (آب) أكثر التصعيدات عنفاً منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. ووثق المرصد الأورومتوسطي نزوح أكثر من 500,000 آخرين خلال ذروة التصعيد، لا يزال نحو 70,000 منهم نازحين حتى شهر مايو (أيار) 2016. نتيجة للهجوم، تعرضت البنية التحتية -والممولة في معظمها من الاتحاد الأوروبي- إلى أضرار فادحة في القطاعات المختلفة، بما فيها قطاع التعليم والصحة ومرافق المياه ومنشآت الصرف الصحي.

عملية الجرف الصامد

قُتل خلال الهجوم الأخير على قطاع غزة صيف عام 2014 أكثر من 2,147 فلسطيني معظمهم من المدنيين وأصيب نحو 10 آلاف آخرين. وتسبب الهجوم بتدمير جزء كبير من البنية التحتية الأساسية بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية ومنشآت المياه والصرف الصحي، إلى جانب أحياء بأكملها مثل "الشجاعية" و"خزاعة". شملت المرافق المدمرة، والممولة من قبل الاتحاد الأوروبي، مدارس وكالة الغوث (الأونروا) والآبار وشبكات وخزانات المياه والمستشفيات والشوارع العامة. ووثق التقرير التفصيلي لاحتياجات إعادة إعمار غزة المقدم من قبل اللجنة الوزارية لإعادة الإعمار بعد عملية "الجرف الصامد" أضراراً مادية عائدة على المباني وأصول ومحتويات تقدر بنحو 1.4 مليار دولار و خسائر اقتصادية بقيمة 1.7 مليار دولار، ويشمل هذا العائدات المفقودة والتكاليف التشغيلية الغير متوقعة نتيجة الهجوم.

وكانت أعلى خسارة مسجلة في التقييم في قطاع الطاقة، حيث وصلت قيمة الأضرار فيه إلى 58 مليون دولار وخسائر اقتصادية بقيمة 924 مليون دولار، نتيجة للتدمير الكلي لمحطة توليد الكهرباء في غزة والتي شهدت لاحقاً تكاليف تشغيلية مرتفعة بشكل استثنائي ناجمة عن الحاجة لاستخدام مولدات الكهرباء المعتمدة على الوقود محدود التوفر. بينما وصل حجم الأضرار في قطاع النقل إلى 42 مليون دولار، وشهد قطاع المياه خسارة تقدر بنحو 33 مليون دولار وخسائر اقتصادية بقيمة 94 مليون دولار حيث أن كلاهما أضعف نظام المياه وأدى إلى تدهور حاد في الأداء. يمول الاتحاد الأوروبي 70% من مشاريع المياه بقطاع غزة، وفقاً لمصلحة مياه بلديات الساحل التي قدرت بشكل غير منشور أن حصة الاتحاد الأوروبي من الضرر في قطاع المياه قد بلغت إلى أكثر من 20 مليون دولار.

محطة معالجة الصرف الصحي الطارئ



خلال هجوم عام 2014، استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية آبار المياه في مناطق مختلفة من مدينة غزة، وتركت الآلاف من الأسر بدون مياه شرب نظيفة خلال 51 يوماً من الهجوم. كما تضرر نظام الصرف الصحي، نتيجة للغارات الحربية الإسرائيلية، والتي استهدفت محطة ضخ مياه الصرف الصحي "أبو راشد" الممولة من الاتحاد الأوروبي، الواقعة شمال شرق البلاد، والتي كانت تخدم ما يقرب من نصف سكان مدينة غزة، حيث تضررت بشكل كبير وبخسارة تقدر بنحو 110 ألف

يورو. وصب نحو 25 مليون لتر من مياه الصرف الصحي في البحر، مما أدى إلى زيادة احتمالية الإصابة بأمراض.

يأمل البنك الدولي بإصلاح الوضع القائم، عن طريق استمرار تمويل مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ المقدر بنحو 38.53 مليون يورو شمال غزة "والمصمم من أجل تخفيف تهديدات السلامة البيئية والصحية المباشرة على المجتمعات المحيطة ببحيرة النفايات السائلة في محطة بيت لاهيا لمعالجة المياه العادمة وتقديم حلول مرضية طويلة الأمد لمعالجة مياه الصرف الصحي لمحافظة شمال غزة". مع ذلك، فإن الحصار الإسرائيلي المستمر والتهديد القائم من إمكانية وجود هجمات جديدة يثير الشكوك حول جدوى المشروع.

محطة ضخ الأونروا - مخيم النصيرات للاجئين

خلال هجوم عام 2014، استهدفت إسرائيل محطة ضخ "الأونروا" الممولة من الاتحاد الأوروبي في مخيم النصيرات للاجئين، والتي تخدم حوالي 200 ألف شخص، حيث صمم هذا المشروع كجزء من حل أزمة المياه، وأدى استهداف المشروع إلى انتشار العديد من الأمراض الناتجة عن تلوث المياه الجوفية. تركت الغارات الجوية المخيم بـ900 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً. وقال مسؤولون في مصلحة مياه بلديات الساحل لفريق المرصد الأورومتوسطي أن الغارات و المدفعية الإسرائيلية كانت قد استهدفت المنشأة خلال عملية "الرصاص المصبوب" عام 2008 وعادت إلى استهدافها خلال عملية "عامود السحاب" عام 2012. وفي كل مرة يتم فيها تدمير منشأة بشكل كبير كان يتم تشييدها مرة أخرى بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ووفقاً لمسؤولين بالخدمات، فقد قدرت قيمة الأضرار عام 2014 بحوالي 358 ألف يورو.

ما هي الخطوة القادمة فيما يتعلق بالمساعدات في ضوء إمكانية حدوث أضرار أخرى؟

نظراً لمحدثات السلام المتوقعة حالياً، وبشكل عام عدم تحقيق أي تقدم بشأن دولة فلسطينية مستقلة مقترحة، يشكك بعض المسؤولين في الاتحاد الأوروبي بالحكمة من استثمار المزيد من الأموال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في ضوء تنفيذ إجراءات تشفوية في أعقاب أزمة الديون في جميع أنحاء المنطقة وتساعد موجة اللاجئين من سوريا والعراق وأفغانستان.

وذكرت صحيفة إيرين أن "كارولين دو بليسيز"، أستاذة العلوم السياسية الفرنسية ومتخصصة في السياسة الأوروبية ومن دعاة حل الدولتين قالت: "ليس هناك دولة فلسطينية اليوم. السؤال هو: ما الذي نقوم بتمويله؟ هل نساعد إسرائيل لإبقاء الاحتلال، أم أننا حقاً نساعد الفلسطينيين في تحقيق استقلالهم؟ وتابعت قائلة: "الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر دراية اليوم أن أموالهم لن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة".

الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول التي تمول مشاريع إعادة البناء، خاصة في قطاع غزة، قلقون من أن أي استثمار جديد سيثبت أنه غير مجدي إذا لم تتم معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع. قال دبلوماسي أوروبي مسؤول عن مساعدات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة "نخشى أن كل ما نقوم به من مساعدات لإعادة البناء سوف يتم تدميره مرة أخرى"¹⁰ و أضاف: "نحن بحاجة إلى تغيير جوهري في الوضع حتى لا نكرر ما يحدث الآن."

¹⁰ <http://origin.francophone.sahartv.ir/news/le-r%C3%A9gime-sioniste-d%E2%80%99isra%C3%ABl-d%C3%A9truit-ce-que-lemonde-construit-13702>

التوصيات

يدعو المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان كلاً من المفوضية العامة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل بالتالي:

1. إجراء التحقيقات اللازمة والإبلاغ علناً عن الدمار والأضرار التي لحقت بالمباني في الأراضي الفلسطينية الممولة من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء.
2. عقد اجتماعات مع السلطات الإسرائيلية من أجل بلورة موقف أوروبي واضح بخصوص تدمير مشاريع ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي.
3. مطالبة السلطات الإسرائيلية بالتعويضات إذا ما تم تدمير أي مشاريع أخرى ممولة من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء.
4. الاستمرار في الاستثمار في التنمية الفلسطينية، لكن بشكل أساسي عن طريق فرض عقوبات على الحكومة الإسرائيلية عند استهداف مشاريع ممولة أوروبياً أو من قبل الأمم المتحدة.
5. اتخاذ موقف أكثر قوة وفعالية في تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية.



Euro-Med Monitor
FOR HUMAN RIGHTS

الأورو متوسطي لحقوق الإنسان

تدمير إسرائيل المتكرر لمشاريع يمولها

الاتحاد الأوروبي في فلسطين

Geneva Office

Maison des Associations, Rue des Savoises
15, Ch- 1205 Geneve.
Email: geneva@euromedmonitor.org
Tel / Fax. 0041223211255
Mob. 0041767150451

Palestine Office

Gaza city, Charles de Gaulle Street.
Email: Maha@euromedmonitor.org
Tel. 00970598435000